دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري

The role of good governance in reducing the phenomenon of financial and administrative corruption

ط. جريو سارة
طالبة دكتوراه –كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الشلف- الجزائر.
Saradjriou@hotmail.com

د.بوفليح نبيل
أستاذ محاضر قسم أ –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الشلف- الجزائر.
n.bouflih@univ-chlef.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين الاقتصاديين لما لها من اثار سلبية على مستويات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم ، ولعل من بين الأسباب التي تدفع بالأشخاص إلى مثل هذه الممارسات ضعف القوانين والتشريعات من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وغياب مؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة، يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أن الفساد هو في الأساس مشكلة حكم، وفشل المؤسسات، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والقضائية والسياسية والاقتصادية. وعموما فان إرساء مبادئ الحكم الراشد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد ومكافحته.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري ; الفساد المالي ; الحكم الراشد ; المساءلة ; النزاهة.

Abstract :

This paper has shed light on the phenomenon of financial and administrative corruption which has become the issue of the times. Today, There Is footing but bribery, nepotism, nepotism, tax evasion, etc. One of the reasons that lead people to such practices is the weakness of laws and regulations On the one hand, and on the other hand the weakness of religious and moral grounds, and the absence of indicators of integrity, transparency and accountability. The establishment of the principles of good governances, especially transparency, accountability and the rule of law, is one of the most important anti-corruption strategies. The inability to manage society through balanced systems of social, judicial, political and economic checks and balances. In general, the establishment of principles of good governance serves as mechanisms for preventing and combating corruption.

Key words: administrative corruption, financial corruption, good governance, accountability , integrity.

JEL classification: H11.

Received : 14/01/2018
Revised: 04/03/2018
Accepted:06/05/2018
Online publication date: 01/06/2018

المقدمة: أصبحت ظاهرة الفساد المالي والإداري تثير قلق الحكومات في مختلف دول العالم والمنظمات الاقتصادية العالمية رغم الجهود المبذولة لمكافحته، وقد ارتبط وجود الفساد بوجود النظم السياسية للدول لذلك لا يختص بشعب معين ولا بدولة معينة أو ثقافة دون غيرها من الثقافات، فهو يمس الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء. ويرجع هذا إلى أسباب عديدة لعل أهمها انحلال القيم والأخلاق والإخلال بالواجب المهني والسعي وراء تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة. إن مظاهر الفساد والمتمثلة في الرشاوي واختلاس الأموال العمومية وتبييض الأموال، والسرقة، إضافة إلى مظاهر الاقتصاد الموازي والتجارة غير المشروعة، وما يرتبط بها من حرمان الخزينة العمومية من عوائد مالية كبيرة جدا كلها مظاهر خطيرة أثرت على الاقتصاد العالمي. بالمقابل هناك جهات وهيئات حكومية ودولية وجدت لغرض تنظيم آلية عمل المؤسسات وإحكام الرقابة عليها وعلى أدائها المالي من خلال وضع القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية التي تهدف إلى الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي بالشكل الذي يساعد على اكتشاف الممارسات الفاسدة.

وعلى ضوء ما سبق يثار **السؤال الرئيسي** التالي:

كيف يساهم الحكم الراشد في الحد من الفساد المالي والاداري؟

ومن أجل الإلمام أكثر بكل جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الفساد المالي والإداري

المحور الثاني: أساسيات الحكم الراشد

المحور الثالث: دور الحكم الراشد في الحد من الفساد المالي والإداري

المحور الأول:مدخل لظاهرة الفساد الإداري

أولا/ تعريف الفساد

أعطيت للفساد عدة تعاريف نذكر من بينها ما يلي:

1- الفساد هو سلوك إجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا، والإنحراف عن القيم الإجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الإنحراف السلوكي، وإشباع الأطماع المالية وسوء إستخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة[1].

2- الفساد هو وسيلة لكسب الأرباح عن طريق الأنشطة غير المشروعة بطريقة غير مباشرة وهذا يحدث عندما يكون هناك إختلال في نظام الحكم أو النظام الضريبي، أو اختلال في الأنظمة الاقتصادية[2].

3- الفساد "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة خاصة[3]".

4- الفساد هو هبوط السلوك الإداري والتنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراف التي تعارفت عليها الجماعة، والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه إستخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها[4].

5- عرف الفساد بأنه" مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام[5]"

يتضح من خلال مختلف التعاريف السابقة لمفهوم الفساد أنه ينطوي على عدة معاني والتي من بينها:

- ✓ الفساد هو سلوك منحرف ومخالف للقواعد والأحكام القانونية؛
- ✓ الفساد يكون بشكل مقصود ومتعمد؛
- ✓ يغلب عليه الطابع السري إلى درجة يستحيل فيها إكتشافه؛
- ✓ ينطوي الفساد على الخديعة و التحايل والتضليل وخيانة الثقة والإخلال بالواجب المهني؛
- ✓ الغرض من الفساد هو تحقيق مكاسب شخصية ومتبادلة بين عدة أطراف؛
- ✓ تتعدد أشكال الفساد كالرشوة و الإختلاس و التهرب الضريبي والمحاباة...إلخ؛

ثانيا/ أسباب الفساد المالي والإداري:

من المؤكد وجود مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات، فقد أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود مجموعة من الأسباب هي[6]:

1- الأسباب الحضرية :وتعني أن سبب بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري، كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية.

2-الأسباب السياسية :إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد المالي والإداري.

3 -الأسباب الهيكلية :وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

4- الأسباب القيمية :إن الفساد المالي والإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة.

5- الأسباب الاقتصادية :لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم وجود العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

6- الأسباب البيولوجية والفزيولوجية :وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.

7 - أسباب اجتماعية :وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي:

- ✓ انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة؛
- ✓ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها؛
- ✓ ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين؛
- ✓ غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد؛
- ✓ غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة؛
- ✓ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

ثالثا/ مظاهر وأشكال الفساد

يتخذ الفساد عدت أشكال يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الرشوة: تعتبر جريمة الرشوة من أهم مظاهر الفساد ومن أخطر الجرائم التي يرتكبها الموظف العام لما تنطوي عليه من مساس بنزاهته والثقة التي أوكلت إليه، لكي يشارك بأمانة في تسيير المرافق العامة للنهوض بوظائفه المختلفة بإنتظام، وعليه فان الرشوة هي الحالة التي يطلب فيها موظف او مكلف بخدمة عامة او يقبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او وعد بشيء، لأداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بواجباته الوظيفية[7]. والرشوة وسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد.

2- المحاباة والمحسوبية: يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار، أما المحسوبية فهي إصرار ما تؤديه التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج[8].

3- الاحتيال: تستخدم جريمة الاحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها كسبا ماليا او معنويا.

4- استغلال النفوذ: من قبل السياسيين او موظفين في المنظمات الادارية للحصول على منافع شخصية.

5- الإختلاس: يقصد بجريمة الإختلاس الإستلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه[9]. وتجدر الإشارة إلى أن إختلاس الأموال كبيرة الحجم أو القيمة عادة ما يرتكبه أفراد ذوي مناصب وظيفية مرتفعة ومرموقة مثل بعض رؤساء البنوك أو الشركات العامة أو الخاصة.

6- الإسراف في المال العام:ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية وتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات غير المؤهلة قانونا أو غير الكفأة، وبدون وجه حق، وبشكل غير نزيه وغير عادل،هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق مصالح شخصية[10].

7- الابتزاز:ويعني قيام الموظف العام أو الموظف في القطاع الخاص أو أي فرد عادي بإرغام طرف أو شخص آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب نظير تعهد الطرف الأول بحماية الطرف الثاني وبالامتناع عن مضايقته والتوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو بالتشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني[11].

8- التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي وذلك باستخدام الطرق المشروعة والتي لا يعاقب عليها القانون، وغير المشروعة مثل الامتناع عن تقديم كشف التقدير الذاتي، أو تقديمه بصورة لا تفصح عن واقع دخله الحقيقي، أو إخفاء الأموال[12].

رابعا/ آثار الفساد

يمكن رصد أهم الاثار التي يخلفها الفساد الإداري في شكل نقاط فيما يلي[13]:

- ✓ الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلاد.
- ✓ يخفض من مستويات الاستثمار، فتهريب الاموال يقلل من ثقة المستثمر الاجنبي وحتى المستثمر الوطني.
- ✓ تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الادارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.
- ✓ يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية بسبب

آليات المحاباة والمحسوبية والقرابة والفئوية.....الخ، مما يفسح المجال لتهميش القدرات والامكانيات ذات التأهيل العلمي والفني من المشاركة في بناء البلد.

- ✓ ارتفاع حجم التهرب الضريبي، مما يسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.
- ✓ اختلال النظام العام في البلاد.
- ✓ تعريض البلاد عند الحالات القصوى لاستشراء الفساد الى امكانية الخرق الخارجي للسيادة .
- ✓ يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع وفي اضعاف الاستقرار السياسي .
- ✓ التوزيع غير العادل للثروة بين ابناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر والمجاعات وتردي الاحوال المعيشية والاجتماعية.
- ✓ يقلل من المنافسة والكفاءة .
- ✓ يخفض الانتاجية ويحبط الابتكار.
- ✓ يخفض من عدد الوظائف النوعية في القطاع العام.
- ✓ يقلل من سيادة القانون.
- ✓ يعيق من الديمقراطية والاصلاحات الموجهة الى السوق.

خامسا/ مؤشرات قياس الفساد المالي

هناك عدة مؤسسات على المستوى الدولي تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول[14]. تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- مؤشر ضبط الفساد: هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم صادر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس مدى إنتشار الفساد بين المسئولين الحكوميين، وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإنجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح التصدير والإستراد والرخص التجارية، والتقييمات الضريبية وطلبات القروض، وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال، كما يقيس المؤشر مدى تورط المسئولين السياسيين في ممارسة الفساد، وميل النخب للإنخراط في سياسات الإستلاء على الدولة[15].

2- مؤشر مدركات الفساد

يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية تأسست في 1993 من قبل عضو سابق في البنك الدولي "بيتر إيجين". هذه المنظمة تنشر مؤشر الفساد السنوي للدول المقدمة من الدراسات الاستقصائية التي أجريت من قبل المعاهد الخاصة وغيرها من المنظمات غير الحكومية[16]، ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من(10 الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة[17].

وعلى الرغم من أن مؤشر قياس الفساد في العالم لا يشمل جميع دول العالم، إلا أنه يعطينا صورة كافية عن رؤية الشعوب ورجال الأعمال إلى أوضاع بلدانهم، وتذهب جميع تقارير هذا المؤشر، التي شرع فيها عام 1995، وتشارك في إعدادها تسع مؤسسات مستقلة إلى أن ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة 5.

3- مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي:

صدر هذا المؤشر عن البنك الدولي سنة 1996، ويمكن من الاطلاع ومعرفة مستويات السيطرة على الفساد ومستويات إدارة الحكم كالمساءلة والحكم الصالح وحكم القانون، ويشمل هذا المؤشر 212 دولة لحد الساعة، يتضمن ستة أبعاد لقياس الحكم في الدولة الواحدة ويقارنها خلال عدة سنوات، وهنا تكمن أهمية هذا المؤشر حيث يأخذ بالحسبان مؤشرات السنوات التي تسبق التقدير والتي قد تكون لها انعكاسات على السنة المقاسة. كما يعتمد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الفساد على عدة مؤشرات أخرى، فنجده يقيس مؤشر المساءلة العامة، ومدى المشاركة السياسية التنافسية، كما يقيس درجة احترام الحريات المدنية وكذا حرية الصحافة وغيرها من المؤشرات والتي كلف برصدها عدد من الجهات والجماعات المختصة[18].

المحور الثاني: أساسيات الحكم الراشد

إن إشكالية الحكم الراشد أصبحت من بين القضايا المطروحة للنقاش خاصة في الوقت الحاضر، بحيث شاع استخدام هذا المصطلح في الوقت الذي عرف فيه فشل الكثير من برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي كانت تحددها المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث استخلص الخبراء بأن الخلل لا يكمن في البرامج المسطرة بل الخلل في آلية إدارة شؤون الدولة وضعف آليات الحكم الراشد في الكثير من الدول النامية المعنية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

أولا/مفهوم الحكم الراشد

أعطيت العديد من المفاهيم لمصطلح الحكم الراشد والتي من بينها ما يلي:

1- الحكم الراشد هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات، وهي تشمل الآليات، الإجراءات، والمؤسسات التي تدور مصالح المواطنين حولها، ممارسة حقوقهم المشروعة، أداء واجباتهم وادارة خلافاتهم[19].

2- الحكم الراشد هو مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع[20].

3- الحكم الراشد هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل الأصعدة، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني[21].

تبعا لما تمت الإشارة إليه سابقا، فهناك عناصر رئيسية وأخرى فرعية تميز الحكم الراشد وتحدده نذكرها فيما يلي[22]:

- **الالتزام بالمساءلة:** حيث تكون الإدارات العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح عن أن نشاطها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

- **قابلية الانفعال:** أي أن السلطات العمومية لها من الوسائل والمرونة ما يسمح بالإجابة وبسرعة عن تطور المجتمع خدمة للصالح العام، كما أن لهذا الأمر علاقة بالفحص النقدي لدور الدولة.

- **الشفافية:** حيث تكون الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني وأحيانا حتى المؤسسات الخارجية.

- **الفاعلية والمهارة:** حيث تسعى الإدارات العمومية إلى الالتزام والتشبث بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة إلى المواطنين، إضافة إلى السهر على أن تكون خدماتهم تستجيب وتلبي نوايا المسؤولين للنشاط العمومي.

- **الاستقبالية:** تتمثل في تعلم ودرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب.

- **أولوية الحق:** أي إيجاد أسبقية للقانون، وهكذا نجد أن الهيئات العمومية تقوم بتطبيق القوانين والتنظيمات وكذا القوانين الخاصة بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة والمشاركة للجمهور في عملية اتخاذ القرارات ولن يتأتى ذلك إلا بتقوية العلاقات بين الإدارات والمواطنين.

ثانيا/ خصائص الحكم الراشد

أما بالنسبة لخصائص الحكم الراشد فإنه يرتكز على القواعد التالية[23]:

- إنقاذ حقوق الملكية بالنسبة لقطاع كبير من المجتمع بحيث تصبح لدى تشكيلة متنوعة من الأفراد حافز على الإستثمار والمشاركة في الحياة الإقتصادية.

- وجود قيود على أعمال النخبة، والسياسيين وغيرهم من الجماعات القوية بحيث لا يستطيع هؤلاء الناس إنتزاع دخول وإستثمارات الآخرين أو خلق ميدان غير متكافئ للعبء.

- وجود قدرا ما من تساوي الفرص بالنسبة إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد القيام بإستثمارات، وخاصة في رأس المال البشري، والمساهمة في الأنشطة الإقتصادية المنتجة.

ثالثا/ أركـان الحكم الراشد

تتمثل أركان الحكم الراشد فيما يلي[24]:

1- الدولة: أي السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المصالح العمومية والقوات المسلحة. فالدولة هي التي تقوم بخلق محيط سياسي،كما تساهم في خلق جو أكبر من العدالة والشفافية.

2- القطاع الخاص: من المؤسسة الصغيرة إلى المؤسسة الكبيرة التي تخلق مناصب الشغل والمداخيل وتبعا لذلك، التراكم أصبحت الخصخصة اليوم بمثابة الوصفة السحرية غير القابلة للالتفاف والدوران ولكل السياسات الرشيدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، فالحكم الراشد رديف للقيادة، وعليه فإن كل منظمة باعتبارها قناة اجراءات ووسائل للنشاط الجماعي مطالبة بأن يكون لها تسيير فعال، فهي مطالبة بإعداد استراتجيات جديدة يتعين القيام بها وتسخيرها خدمة للتنمية المستديمة المرفقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهي كذلك مطالبة بالولوج والتحكم في مختلف المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني والجانب الاجتماعي والثقافي. لذلك لابد على المؤسسات ومن البداية الاعتماد على استراتجيات واضحة المعالم على المستوى الكلي والجزئي لأجل تقييم أفضل وواضح، وبطريقة مثلى للنتائج.

3- المجتمع المدني: أعطت الدولة في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا من التنوع والتجديد، بإعطاء المجتمع المدني حركة جديدة في إطار الشفافية والمساءلة. وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية. فالجمعية من هذا المنظور هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام. وبإمكانها تحفيز حركية جديدة، إضافة إلى الأفكار الجديدة والاستفادة من توليفة مثلى وكبيرة من الآراء والتجارب المكتسبة، التي تثري المبادلات بشتى أشكالها وصورها. وبالتالي إيجاد مرونة في المشاركة والتنشيط عبر نماذج فعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة.

الشكل الموالي يبين ترابط العناصر الفعالة للحكم الراشد

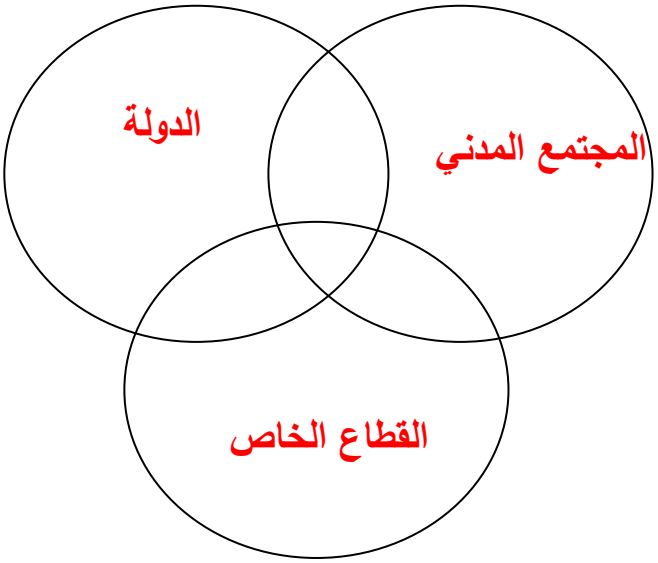

المصدر: الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة الجندول، العدد 21 مارس 2005.

من خلال الشكل نلاحظ أن الحكم الراشد يتضمن ثلاث عناصر رئيسية والتي لا غنى لإحداها عن الأخرى بمعنى أنه إذا أريد تحقيق تنمية بشرية كاملة فلا يجب فصل العناصر الثلاثة عن بعضها البعض، بمعنى أن هناك هدفا أسمى لدعم الحكم الراشد يتطلب بالضرورة تفعيل الترابط بين الفئات الثلاثة السابقة الذكر، فالدولة هي التي تقوم بخلق محيط سياسي.أما القطاع الخاص فهو الذي يتحكم بالتسيير الفعال للمؤسسات في مختلف المجالات ويقوم بخلق مناصب شغل للمواطنين، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة عضو فعال يساهم في مختلف النشاطات السياسية والثقافية و الإجتماعية.

رابعا/ آليات تحقيق الحكم الراشد : لما كانت أسباب الفساد كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ويمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك[25]:

-ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة ؛

- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته ؛

-احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء...) ؛

- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة ؛

- إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية ؛ - سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

خامسا/مقومات الحكم الراشد

يرتكز الحكم الراشد على عدد من المقومات والتي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتلخص فيما يلي[26]:

1- المشاركة:

تعني المشاركة حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات، وهذا بكل حرية ولا يقبل ممارسة هذا تحت أي ضغط مباشر أو غير مباشر، كما تتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكل الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير والانتخاب، وكل الحريات بشكل عام ضمانا لمشاركة فاعلة وفعالة، لترسيخ الشرعية السياسية.

2- حكم القانون:

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع، من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، لذا يعتبر هذا المعيار أهم عنصر مكون للحكم الراشد، من خلال تجسيد وإقامة دولة الحق والقانون بإعتباره من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في إطار المصلحة العامة، فهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا بتوضيح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

3- الشفافية:

تعني الشفافية قبل كل شيء حق الشعب في معرفة الكيفية التي يتم بها إتخاذ القرارات التي تعنيه، ومن الذي يتخذها، وفي أية ظروف تم ذلك، وكيف تسير الموارد العامة، ومن الذي يسيرها، ومن أجل ماذا؟، فهي بتعبير آخر توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، حيث تساهم الشفافية في محاربة الرشوة والفساد الذي يعتبر العدو اللدود للحكم الراشد.

4- حسن الاستجابة:

نعني بحسن الاستجابة قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجيات الجميع دون استثناء.

5- التوافق:

يقصد بالتوافق القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة، والسياسات العامة.

6- المساواة:

بمعنى إعطاء الحقوق للجميع بدون استثناء، رجالا ونساء والحصول على نفس الفرص بتساوي للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

7- الفعالية:

الفعالية تهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، فالإدارة الفعالة باستطاعتها أن تساهم في تحقيق النمو ومحاربة الفقر، كما أنها تستطيع أن تساهم في تحديد التوجيهات الجيدة، وتقديم الموارد والخدمات الأساسية بأقل التكاليف.

8- المحاسبة:

بمعنى وجود نظام متكامل المساءلة السياسية والإدارية للمسئولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

9- الرؤية الاستراتيجية:

فهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

المحور الثالث :دور الحكم الراشد في الحد من الفساد المالي والإداري

ان إرساء مبادئ الحكم الراشد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد ومكافحته، وفيما يلي مجموعة من الاليات التي تساهم في الوقاية والحد من الفساد المالي والإداري إذا ما تم تطبيقها[27].

أولا/ الشفافية والحد من الفساد :أصبح تطبيق مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف والقضاء على الفساد، بمختلف أنواعه، فمن خلال الشفافية يمكن طرح القضايا العامة سواء كانت تهم عينة من المجتمع أو المجتمع كله على الرأي العام، ويتم مناقشتها بحرية وتبادل الرأي حولها وتداول المعلومات بشأنها الأمر الذي يؤدي إلى إدراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق وإطلاع المواطنين المهتمين على تفاصيل تلك الحقائق، وتسمح باطلاع المواطن على سياسات الحكومة خاصة ما تعلق بميزانية الدولة (إيراداتها ونفقاتها وتوزيعها) من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم نهب المال العام، فكلما أتيحت المعلومة بشكل واسع كلما زاد ذلك من فرص الرقابة على منفذي السياسات الحكومية وعلى الكشف عن أي خلل ممكن أن يحدث فيها ما يكبح انتشار الفساد[28].

ثانيا/المساءلة والحد من الفساد :فالمساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الكلي (الحكومة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات)، فمن خلالها يمكن محاسبة المسئولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو تهم موجهة إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة والخاصة، فالمسئولون بها مطالبون بالإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو النقائص في أداء الخدمة أو اختلاس أو غير ذلك. وهناك عدة أنواع من المساءلة منها المساءلة البرلمانية والمساءلة القضائية، ومساءلة الرأي العام[29].

ثالثا/حكم القانون ومكافحة الفساد :فالشرط الأساسي لمكافحة الفساد هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف، وأن تراجع هذه القوانين دوريا لتبديد الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية، والحد من تناقضا والنص على عقوبات صريحة ضد أطراف الفساد سواء الراشين أو المرتشين أو المختلسين أو المساهمين من قريب أو بعيد في عملية الاختلاسات ولكي يكون الردع فعالا يتعين أن يواجه طرفا المعاملة الفاسدة عقوبات صارمة تعكس المغانم المحصل عليها من الفساد، فبقدر ما تشدد العقوبات بقدر ما ينخفض معدل حدوث الفساد[30].

رابع/مشاركة المجتمع المدني والحد من الفساد :يمكن لسياسات مكافحة الفساد أن لا تنجح إذا ما اقتصرت على المؤسسات الحكومية فحسب، ولهذا ينبغي تطبيق مبدأ المشاركة والمسؤولية، وقوة التأثير لمنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجمعيات الوطنية، فمنظمات المجتمع المدني تعد طرفا أساسيا وشريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقديمها الدعم للحكومة وممارستها التأثير عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي. إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه في رفع الوعي في أوساط المجتمع وإشاعة ونشر ثقافة محاربة الفساد وإظهار تأثيراته السلبية على الفرد والمؤسسة باستخدام مختلف وسائل الإعلام[31].

خامسا/ تنشيط فرص الإصلاح والحد من الفساد المالي

يعني الإصلاح تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة(أي المحاباة) بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والمعنوية[32].

ومن أجل نجاح هذه الإصلاحات يجب أن تتميز بما يلي[33]:

- أن تكون هذه الإصلاحات شاملة وليست جزئية؛
-كذلك يجب أن تكون مستمرة وليست متقطعة؛
- أن تكون مخطط لها ومنظمة بشكل جيد، وخاضعة للرقابة الدورية؛
- تحتاج لتعاون وتكافل جميع الجهود (مسؤولين وقادة، قطاع خاص ومواطنين)؛
- يجب أن تراعي هذه الإصلاحات الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

تتميز هذه الإصلاحات فيما يلي:

1- الاصلاح السياسي وتجسيد مبادئ الحكم الراشد: تتمثل في إقامة نظام ديمقراطي نزيه وشفاف يعمل على تجسيد دولة القانون. وإنشاء وكالات ومؤسسات لمكافحة الفساد، وكذلك محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين والمستخدمين المدنيين[34].

2- إصلاح الاقتصاد الوطني :ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره، باستخدام مختلف الطرق وتحرير السياسات، كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية وفتح الأسواق الداخلية للخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية[35].

من خلال ما سبق يمكن القول أن إرساء مبادئ الحكم الراشد اليوم يعد مطلبا حقيقيا لحكومات الدول، لما يوفره من فرص مثمرة تحقق مكاسب كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي، كونه يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وحسن استغلالها، وتعزيزه لقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة. كما أن تحقيق الأهداف المرجوة للحد من الفساد يأتي من خلال اعتماد استراتيجيات مدروسة لنشر الوعي وروح المواطنة والمحاسبة والتزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة واستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد واعتماد التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد. كما أن مكافحة الفساد تتم وفق برامج إصلاح اقتصادي وسياسي وإداري شامل من خلال توسيع قاعدة المشاركة

السياسية وإفساح المجال للقطاع الخاص وتفعيل دور المجتمع المدني، ويتوقف نجاح إستراتيجيات محاربة الفساد أولا على رفع الوعي حول حجم الفساد ودرجة خطورته، ثم على الإرادة السياسية، ومدى تأييد ومساندة المجتمع المدني.

خلاصة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري واحدة من أهم الموضوعات التي لازالت تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين لما له من تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية والإجتماعية للمواطنين، لذا فإن الفساد هو خروج الشيئ عن طبيعته، ولعل أصدق مفهوم للفساد المالي والإداري هو إساءة إستغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق منافع شخصية بعيدا عن مؤشرات النزاهة والشفافية وأخلاقيات المهنة، كل هذا يعتبر عائق أمام تحقيق التنمية التي تعتبر الشغل الشاغل للدول. ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حدة هذه الظاهرة هي غياب المساءلة والنزاهة والشفافية، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية وعدم فعاليتها بالشكل الذي يضمن عدم حدوث مثل هذه الممارسات. تعتبر الرشوة والسرقة والإختلاسات وتهريب الأموال من بين مظاهر الفساد الشائعة والتي تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية.

إن الحكم الراشد يعتبر مجموعة من القواعد والأسس الطموحة الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة والتي تساعد على الإستخدام الأمثل للموارد وحسن إستغلالها. يعتبر إرساء مبادئ الحكم الراشد والتي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتمثلة في في النزاهة والشفافية والمساءلة وحكم القانون ومشاركة المجتمع المدني من أنجع الوسائل التي تساهم في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه، من خلال وضع قوانين ردعية لمجابهة كل الممارسات المخالفة.

إن الإصلاحات السياسية تسعى لإقامة حكم راشد يقوم على مبادئ المحاسبة والمساءلة والشفافية والمشاركة في وضع البرامج ومراقبة تنفيذها، وتساهم في خلق بيئة أكثر تحفيزا على تخفيض معدل الفساد لأنها تزيد من استجابة البرامج السياسية والاقتصادية لرغبة أفراد المجتمع، ولهذا يجب العمل على الحد من الفساد ومكافحته في المجال السياسي من خلال العمل على خلق مؤسسات ديمقراطية جديدة تتميز بالشفافية والنزاهة.

المراجع والهوامش:

[1] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و فساد العولمة، منهج نظري و عملي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 17.

[2] Désiré Avom, Gislain Stéphane Gandjon Fankem, « Qualité du cadre juridique, corruption et commerce international : le cas de la CEMAC », *Revue d'économie politique* 2014/1 (Vol. 124),p : 109 .

[3] Guillaume Louis, « De l'opacité à la transparence : les limites de l'indice de perceptions de la corruption de transparency international », *Déviance et Société* 2007/1 (Vol. 31), p.44.

[4] محمود محمد مغابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 92.

[5] سلامة إبراهيم علي دور التدقيق الإستراتيجي في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق – إطار مقترح مجلة العلوم الاقتصادية والإداري العدد 97، المجلد 23، 2017، ص: 532.

[6] عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العلمي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 4، 5.

[7] مدرس علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 01 سنة 2010، ص: 20-26.

[8] بن رجم محمد خميسي، الفساد المالي والإداري في الجزائر – أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 40، 2016، ص: 77.

[9] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص: 27

[10] بن رجم محمد خميسي، مرجع سابق، ص: 78.

[11]إبراهيم أحمد الطراونة، أثر أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن والعشرون، العدد السابع،الأردن، 2013، ص: 49- 151.

[12]بشير مصيطفى، الفساد الإقتصادي و آثاره المدمرة، على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.iraqcenter.net/vb/archive/index.php/t-18041 html. 15/04/2007

[13]لهيب توما ميخائيل، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة و دور الحكم الصالح في مكافحته مع الإشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السادسة، العدد السادس عشر، 2008، ص: 129، 130.

[14]بوزيد سايح ،سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص، ص: 60 - 62.

[15]علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص، نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ،2013-2014، ص: 60.

[16] Guillaume Louis, op cite, p:42 .

[17]محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص: 64، 65.

[18]أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010، ص: 101.

[19]زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، 08-09مارس 2005، جامعة ورقلة، ص:93.

[20]الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة الجندول، العدد 21 مارس 2005.

[21]كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي،العدد 309، نوفمبر، 2004، ص:40-65.

[22]عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي: أنواعه أسبابه آثاره وعلاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر القاهرة، العدد 21، 2003، ص:12 .

[23]بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز، قندوز عبد الكريم، الحكم الراشد كمدخل حديث للحد من الفساد الإداري، الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2006، ص: 6.

[24]زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص:92 .

[25]بوزيد سايح، مرجع سابق، ص: 63، 64.

[26]إمنصوران سهيلة، الفساد المالي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 104، 105.

[27] فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخص، نقود و مالية، جامعة الجزائر ،2011-2012، ص، 64.

[28]المرجع السابق، ص: 64.

[29]المرجع السابق، ص: 65

[30]المرجع السابق، ص:65، 66.

[31]المرجع السابق، ص: 66، 67.

[32]محمد العيد بوجهعة، مرجع سابق، ص: 41,

[33]بوسعيود سارة، سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص: 73.

[34]المرجع السابق، ص: 74.

[35]إمنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص: 153.